

Distr.: General
25 March 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة

فيينا، ٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقرير مرحلي عن تنفيذ مهام فريق استعراض التنفيذ

مذكرة من الأمانة

ملخص

تحتوي هذه المذكرة على معلومات عن تنفيذ الاستعراضات القطرية في دورة الاستعراض الأولى لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من أجل مساعدة فريق استعراض التنفيذ على الاضطلاع بمهامه الرامية إلى الإشراف على عملية الاستعراض وتقديم توصيات في مجال السياسات إلى مؤتمر الدول الأطراف للنظر فيها والموافقة عليها.

* الوثيقة CAC/COSP/IRG/2013/1.



أولاً - تنظيم الاستعراضات القطرية وتنفيذها في السنوات الأولى إلى الثالثة من دورة الاستعراض الأولى

ألف - سحب القرعة

- ١ - وفقاً للفقرة ١٤ من الإطار المرجعي لآلية الاستعراض (يُشار إليه فيما يلي باسم "الإطار المرجعي")، "يجري اختيار الدول الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض في سنةٍ معيّنة من دورة الاستعراض بالقرعة في بداية كل دورة استعراض". وفضلاً عن ذلك، تنصّ الفقرة ١٩ على أنه "يجري اختيار الدول الأطراف المستعرضة بالقرعة في بداية كل سنة من الدورة، على ألاّ تقوم الدول الأطراف باستعراضات متبادلة".
- ٢ - وأيد المؤتمر، في قراره ١/٤، الممارسة التي أتبعها فريق استعراض التنفيذ بشأن المسائل الإجرائية الناجمة عن سحب القرعة.

اختيار الدول الأطراف المستعرضة

- ٣ - في الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ (يُشار إليه فيما يلي باسم "فريق الاستعراض")، التي عقدت في فيينا، في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠،^(١) أُجريَ سحب القرعة لتحديد الدول الأطراف التي سيجري استعراضها في كل سنة من دورة الاستعراض الأولى.^(٢)
- ٤ - ووفقاً للإطار المرجعي، يجوز للدولة الطرف التي يقع عليها الاختيار للمشاركة في الاستعراض في سنة معيّنة أن ترحى مشاركتها إلى السنة التالية من دورة الاستعراض، إذا كان لديها مسوِّغ معقول لذلك. وقد أرجأت إحدى عشرة دولة طرفاً استعراضاتها من السنة الأولى إلى السنة الثانية من دورة الاستعراض. وأرجأت ثلاث دول أطراف استعراضاتها من السنة الثانية إلى السنة الثالثة. وأرجأت خمس دول أطراف استعراضاتها من السنة الثالثة إلى السنة الرابعة.

(1) الوثيقة CAC/COSP/IRG/2010/7.

(2) القائمة المحدثة بتشكيلات الاستعراضات القطرية متاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

www.unodc.org/documents/corruption/Microsoft_Word_-_Country_pairings_-_Year_1-4.pdf

- ٥- وكان إجمالي عدد الدول المستعرضة ٢٧ دولة في السنة الأولى و ٤١ دولة في السنة الثانية و ٣٥ دولة في السنة الثالثة.
- ٦- وقرّر المؤتمر، في القرار ١/٣، أن يُستعرض رُبع الدول الأطراف في كل من السنوات الأربع الأولى من كل دورة استعراض. وبما أن كل دورة من دورات الاستعراض مدتها خمس سنوات، تُؤخّيت سنة خامسة لإتاحة الفرصة للدول التي لم تستكمل استعراضاتها كي تفعل ذلك قبل بداية الدورة الثانية، بالنظر إلى أن هذه الدول لا يمكنها إرجاء استعراضاتها إلى السنة التالية كما كانت الحال بالنسبة للدول المستعرضة في السنوات الثلاث الأولى من الدورة ولكن سيكون لديها فترة سنتين لاستكمال استعراضاتها إذا لزم الأمر.
- ٧- أمّا الدول التي تصدّق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد سحب القرعة الأولى، فسوف تُستعرض بدءاً من السنة الرابعة من دورة الاستعراض الأولى. ومنذ سحب القرعة للدول الأطراف التي سوف تُستعرض في الدورة الأولى، الذي أُجري في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصبحت ٢٠ دولة أطرافاً في الاتفاقية. ومن هذه الدول خمس دول في المجموعة الأفريقية، وإحدى عشرة دولة في المجموعة الآسيوية، ودولة واحدة في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودولة واحدة في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وكانت ثمة مؤشّرات وقت إعداد هذا التقرير تدلّ على أن مزيداً من الدول بصدد التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. لذا فإن ٦١ دولة على الأقلّ سوف تُستعرض بدءاً من السنة الرابعة.
- ٨- وتُتبع أيضاً بالنسبة للدول الأطراف الجديدة الممارسة نفسها التي أرساها فريق الاستعراض فيما يتعلق برفض قيام الدولة بمهمة دولة مستعرضة أثناء حضورها للاستعراض. ولعلّ فريق الاستعراض يرغب في أن ينظر في إجراء استعراضات تعاقبية مراعاةً لذلك بالسماح للدول الأطراف الجديدة أن تبدأ استعراضاتها مع بعض التأخير من أجل الاضطلاع بمهمة دول مستعرضة أولاً.
- ٩- ولعلّ فريق الاستعراض كذلك يوفر إرشادات بشأن كيفية تحقيق الانتهاء من استعراضات الدول التي كانت أطرافاً في بداية الدورة الأولى. وسيكون مطلوباً من فريق الاستعراض أن يتخذ قراراً فيما يتعلق بالجدول الزمنية للاستعراضات واحتياجات الاستعراضات في السنة الرابعة، والجدول الزمنية للاستعراضات واحتياجات الاستعراضات فيما يخص الدول التي تصبح أطرافاً بعد الدورة الرابعة لفريق الاستعراض. وفيما يتعلق باستعراضات الدول الأطراف الجديدة لعلّ فريق الاستعراض يرغب في أن ينظر في الطريقة التي ستجرى بها الاستعراضات بالتوازي مع بدء الدورة الثانية.

اختيار الدول الأطراف المستعرضة

سحب القرعة

١٠- تنص الفقرة ١٩ من الإطار المرجعي على أن تكون إحدى الدولتين الطرفين المستعرضتين منتمية إلى المنطقة الجغرافية نفسها التي تنتمي إليها الدولة الطرف المستعرضة. ويُستخدم صندوقان منفصلان لإجراء سحب القرعة: يحتوي أولهما على أسماء جميع الدول الأطراف من المنطقة نفسها، في حين يحتوي الثاني على أسماء الدول الأطراف جميعها.

١١- وتقضي الفقرة ٢٠ من الإطار المرجعي بأنه يتعين على كل دولة طرف أن تكون قد أجرت استعراضاً واحداً على الأقل وثلاثة استعراضات على الأكثر بحلول نهاية كل دورة استعراض. ومن أجل ضمان الامتثال لهذا الاشتراط، استبعد فريق الاستعراض الدول الأطراف التي سبق أن أجرت استعراضين من سحب القرعة في دورته الثالثة. وفضلاً عن ذلك، أجرى فريق الاستعراض جولة أولى من سحب القرعة للدول الأطراف المستعرضة لم تشمل إلا الدول الأطراف التي لم يسبق لها قط أن أجرت استعراضاً. وأجري ذلك لتخفيف العبء الذي يقع على الدول الأطراف الجديدة التي يمكن أن تجد نفسها بالضرورة قيد الاستعراض وعليها أيضاً أن تجري استعراضاً في السنة الرابعة امتثالاً لمتطلبات الإطار المرجعي. ولدى استنفاد تلك المجموعة، أضيفت الدول الأطراف التي أجرت استعراضاً واحداً إلى الصندوقين.

١٢- وحتى الآن، أجرت أربع دول أطراف ٣ استعراضات؛ وأجرت ٤٨ دولة طرفاً استعراضين؛ وأجرت ٩٨ دولة طرفاً استعراضاً واحداً؛ وثمة ١٤ دولة طرفاً لم تجر بعد أي استعراضات. ومن أصل الدول الأربع عشرة هذه، سُحبت في القرعة ثلاث دول كدول مستعرضة، لكنها مارست حقها في رفض الاضطلاع بمهمة دول مستعرضة أثناء خضوعها للاستعراض في السنة الثالثة. وثمة ثماني دول لم تجر بعد أي استعراض تخضع أيضاً للاستعراض في السنة الرابعة. وسيُتاح لفريق الاستعراض، في دورته الرابعة، تحليل إقليمي لأعداد الاستعراضات التي أجرتها الدول الأطراف، وذلك ضمن ورقة غرفة اجتماعات من أجل توفير أحدث المعلومات عن أي حالات تصديق أو انضمام جديدة في الفترة الفاصلة.

١٣- ومن الناحية النظرية، ستكون ثمة حاجة إلى ١٢٢ دولة طرفاً مستعرضة خلال السنة الرابعة. ولعل فريق الاستعراض يرغب في أن يبدأ سحب القرعة على نحو يشمل الدول الأربع عشرة التي لم تجر بعد أي استعراض والدول الثماني والتسعين التي أجرت استعراضاً واحداً. ومع مراعاة إمكانية أن ترفض الدول الإحدى وستون التي هي قيد الاستعراض

الاضطلاع بمهمة دول مستعرضة، فمن المحتمل أن يفضي ذلك إلى استبعاد ٤٣ دولة من الصندوقين، منها ثماني دول لم تُجرِ قط أي استعراض و ٣٥ دولة أحرزت استعراضاً واحداً.

١٤- وتبعاً لمدى استعداد الدول التي أحرزت استعراضاً واحداً لأن تُجرى استعراضين آخرين في السنة الرابعة، فإن مجموعة كاملة إضافية مكوّنة من الدول الثماني والأربعين التي سبق لها أن أحرزت استعراضين قد يتعيّن إضافتها إلى الصندوقين. ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الدول الأطراف الجديدة في مجموعات إقليمية معيّنة، ويُرجّح أن تكون الحالة على هذا النحو عند سحب الدول المستعرضة بالقرعة من المنطقة نفسها. ويتعيّن أن تُراعى اعتبارات أخرى، مثل ضمان ألا يكون ثمة أي استعراضات متبادلة وإمكانية إعادة سحب القرعة وعدم استجابة بعض الدول.

الدول الأطراف التي لم تكن قد قدّمت قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين عند إجراء سحب القرعة

١٥- وفقاً للفقرة ٢١ من الإطار المرجعي، تعيّن كل دولة طرف خبراء حكوميين يصل عددهم إلى ١٥ خبيراً لغرض القيام بعملية الاستعراض. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تكن بعدُ ثماني دول أطراف قد قدّمت قوائم بأسماء خبراءها الحكوميين. ومن أصل هذه الدول الثماني، قامت أربع دول في الآونة الأخيرة بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وكانت ثمة أربع دول غير مستجيبة. وقد أرسلت مذكّرات شفوية إلى هذه الدول الأطراف المتبقية تطلب إليها تقديم قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين وفقاً للفقرة ٢١ من الإطار المرجعي، وتبذل الأمانة جهوداً مكثّفة لضمان تقديم هذه القوائم. وقد دعا المؤتمر، في قراره ١/٤، الدول الأطراف التي لم تقدّم بعدُ قوائم خبراءها الحكوميين إلى أن تقدّم تلك القوائم قبل إجراء سحب القرعة بوقت كافٍ، وذكّرها بوجوب المواظبة على تحديث تلك القوائم.

باء- الجدول الزمني للاستعراضات القطرية وتنفيذها

١٦- أيد المؤتمر، في قراره ١/٤، المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية (يُشار إليها فيما يلي باسم "المبادئ التوجيهية") التي وضعها فريق الاستعراض في صيغتها النهائية بناء على طلب المؤتمر. وتحدّد المبادئ التوجيهية مهلاً زمنية إرشادية للاستعراضات القطرية من أجل ضمان اتّساق وكفاءة عملية الاستعراض. والغرض من هذا القسم هو إعطاء لمحة عامة عن الجدول الزمني للاستعراضات القطرية التي أُجريت في السنوات الأولى إلى الثالثة.

١٧- ومن أصل الاستعراضات القطرية الخمسة والثلاثين التي أُجريت في السنة الثالثة، بدأ ٢٩ استعراضاً في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ عقب سحب القرعة في الدورة الثالثة، وبدأت ستة استعراضات في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عقب إعادة سحب القرعة في دورة فريق الاستعراض الثالثة المستأنفة، اقتضت الضرورة هذه الإعادة في ست حالات بسبب عدم استجابة الدول الأطراف المستعرضة التي سبق اختيارها.

الخطوات الأولى للاستعراضات القطرية

تأكيد الاستعداد للخضوع للاستعراض

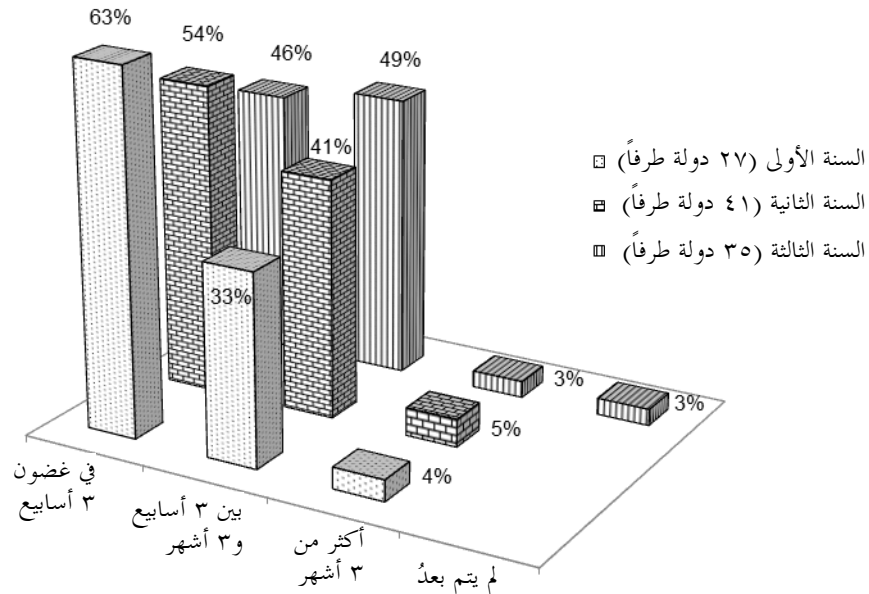
١٨- ووجهت بعض حالات التأخير في السنة الأولى لكون بعض البلدان قد أخذت وقتاً طويلاً في الإبلاغ عن استعدادها للخضوع للاستعراض. ولم تُواجه أيُّ حالات تأخير من هذا القبيل في السنة الثانية. وفي السنة الثالثة، ومن أصل خمس دول كانت قد أُرجأت استعراضاتها إلى السنة التالية، سبق أن أبلغت ثلاث دول فريق الاستعراض بقرارها إجراء استعراضاتها خلال الدورة الثالثة، وأبلغت دولتان أخريان الأمانة بذلك مع حلول موعد الدورة الثالثة المُستأنفة. بيد أن دولة واحدة اختيرت لغرض استعراضها في السنة الثالثة ظلّت غير مستجيبة فيما يتعلق بإبداء استعدادها للخضوع للاستعراض. لذا فقد تمّ الشروع فعلياً في ٣٤ استعراضاً في السنة الثالثة.

تعيين جهة وصل لتنسيق مشاركة الدولة الطرف المستعرضة

١٩- وفقاً للفقرة ١٧ من الإطار المرجعي والفقرة ١٣ من المبادئ التوجيهية، تعيّن كلُّ دولة طرف مستعرضة، في غضون ثلاثة أسابيع من إبلاغها رسمياً، جهة وصل لتنسيق مشاركتها في عملية الاستعراض، وتُخطر الأمانة بذلك. وقد تسبّب التأخر في تقديم ترشيحات جهات الوصل في حدوث حالات تأخير عديدة في إجراء الاستعراضات القطرية المعنية. وحثّ المؤتمر، في القرار ١/٤، الدول الأطراف التي تُستعرض خلال سنة معيّنة على كفالة تعيين جهات الوصل الخاصة بها في الوقت المطلوب وفقاً للمبادئ التوجيهية.

٢٠- ومن أجل الاضطلاع بالأعمال التحضيرية مبكراً، أرسلت الأمانة مذكرة شفوية قبل سحب القرعة شجّعت فيها الدول المستعرضة على ترشيح جهات الوصل التابعة لها في مرحلة مبكرة. واستفاد من هذه الإمكانية أكثر من نصف عدد الدول الأطراف المستعرضة في السنتين الثانية والثالثة، فضمنت بذلك أيضاً مشاركة جهات الوصل في حلقات العمل التدريبية التي عُقدت مباشرة بعد دورتي فريق الاستعراض.

ترشيح جهات الوصل



٢١- وقُدِّمَ التدريب إلى جميع جهات الوصل المُعيَّنة في السنة الثالثة واستفادت ٣٠ جهة وصل من هذه الفرصة. وفي حالات قليلة كان لجهة الوصل دور تنسيقي ولم يكن لها دور موضوعي أو تقني فعَيَّنت شخصاً آخر لتلقّي التدريب.

٢٢- بيد أنه من بين الدول المستعرضة في السنة الثالثة، لم تقم دولة غير مستجيبة ورد ذكرها أعلاه بتعيين جهة وصل، كما لم تتخذ أي خطوات أولية فيما يتعلق باستعراضها. وقد شملت الجهود الجارية للاتصال بهذه الدولة توجيه رسائل من الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومحاولات ثنائية بذلتها بعثات دائمة في نيويورك لدول أطراف أخرى من المنطقة نفسها التي تنتمي إليها تلك الدولة.

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، قامت بضع دول أيضاً بتغيير جهات الوصل التابعة لها بعد أن كان الاستعراض قد بدأ، فأدّى ذلك بالضرورة إلى حالات تأخير جرّاء إعادة تنظيم الخطوات الأولى.

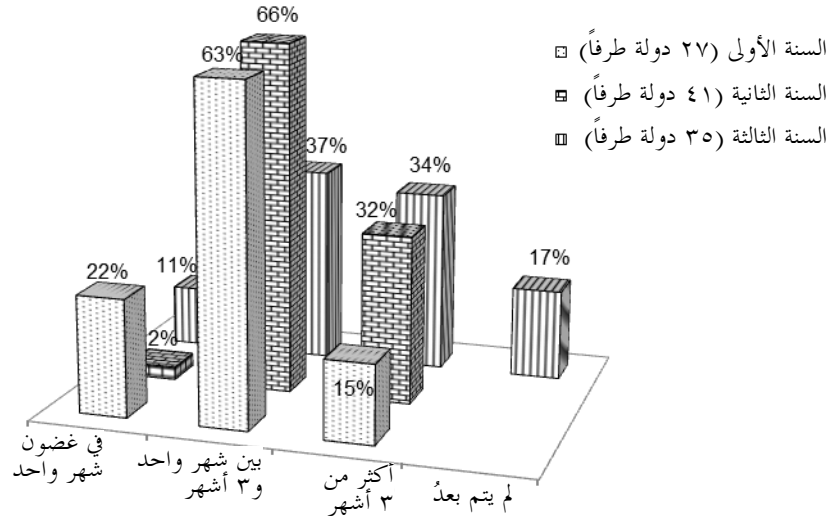
٢٤- وبالنسبة للسنة الرابعة أرسلت الأمانة مذكرات شفوية، في شباط/فبراير ٢٠١٣، للغرض نفسه؛ ووقت كتابة هذا التقرير كانت عدّة تعيينات ما زالت عالقة. وباشرت عدّة دول العمل بالفعل على إعداد ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

٢٥- أما من حيث خلفية جهات الوصل، فكانت تنتمي إلى الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد ووزارات العدل وسلطات وطنية أخرى، بما في ذلك وزارات الخارجية أو وزارات التحديث. وفي السنتين الثانية والثالثة أنشأت عدّة دول لجاناً مشتركة بين الوزارات أو لجان تنسيق للإشراف على عملية الاستعراض وإجرائها على الصعيد الوطني. وأتاحت عدّة جهات وصل بيانات الاتصال الخاصة بها على الصعيد الوطني.

إرسال الدول الأطراف المستعرضة بيانات الاتصال الخاصة بخبرائها الحكوميين وتنظيم التواصل الأوّلي بالهاتف

٢٦- تنص الفقرة ١٦ من المبادئ التوجيهية على ضرورة تنظيم عملية تواصل بالهاتف في غضون شهر واحد من إبلاغ الدولة الطرف المستعرضة رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري. وتشارك في عملية التواصل بالهاتف الدولة الطرف المستعرضة والدولة الأطراف المستعرضة وموظف الأمانة المُكلّف بالاستعراض القطري. وبغية تنظيم العملية الأولى للتواصل بالهاتف، طلبت الأمانة إلى الدول الأطراف المستعرضة تعيين أشخاص كجهات وصل من بين الخبراء الحكوميين وإبلاغها ببيانات الاتصال بهم.

الإطار الزمني للتواصل الأوّلي بالهاتف



٢٧- في السنة الثالثة أجريت ست عمليات إعادة سحب للقرعة بسبب عدم استجابة الدول الأطراف المستعرضة المُختارة للاتصالات التي أجريت معها. وبالإضافة إلى ذلك،

تأخّر إجراء عدّة استعراضات قطرية جرّاء تأخّر تسلّم بيانات الاتصال المشار إليها أو التغييرات في الخبراء المستعرضين بعد بدء الاستعراض ذي الصلة.

٢٨- ووجهت حالات تأخير في معظم الاستعراضات فيما يتعلق بتنظيم الاتصال الأوّلي بالهاتف وفقاً للفقرة ١٦ من المبادئ التوجيهية. فقد أُجريت أربعة اتصالات في غضون شهر واحد من بداية الاستعراض القطري و١٣ اتصالاً في غضون فترة تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر. وعُقدت عدّة جلسات تمهيدية على هامش الدورة الثالثة المُستأنفة، وعُقد معظمها بعد الدورة المذكورة، وتأخّر عقد بعضها جرّاء عمليات إعادة سحب القرعة.

التقييم الذاتي

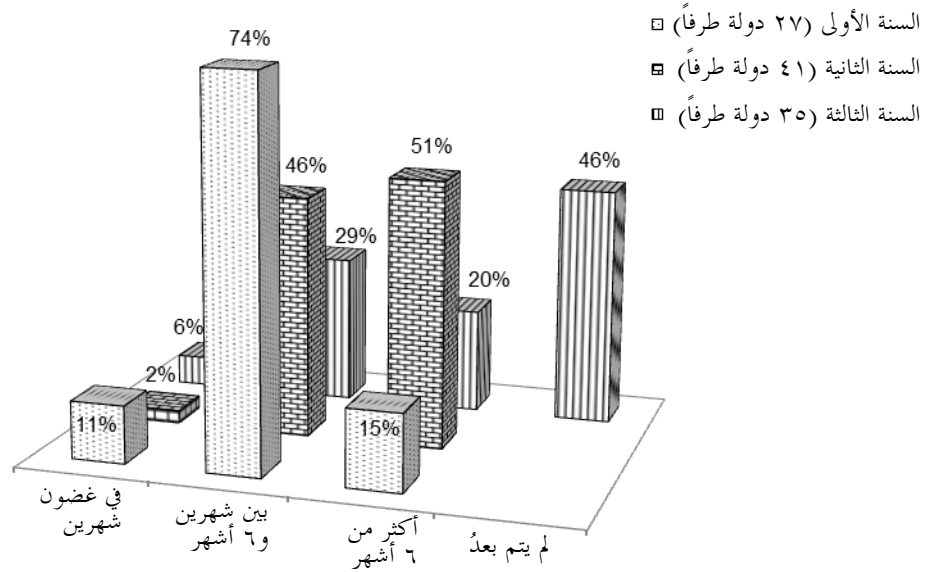
٢٩- وفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية تبلغ الدولة الطرف المستعرضة الأمانة، في غضون شهرين من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري، بردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة. وقد نوقش موعد تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية خلال عمليات التواصل الأوّلي بالهاتف. وفي عدّة حالات أشارت دول أطراف مستعرضة إلى أنها تحتاج إلى فترة زمنية أطول لاستكمال التقييم الذاتي، وذلك مراعاةً لأسباب عديدة منها العوائق التقنية والحاجة إلى إجراء تنسيق بين الأجهزة.

٣٠- ومن بين الاستعراضات الخمسة والثلاثين التي استُهلّت خلال السنة الثالثة من دورة الاستعراض الحالية قدّمت تسع عشرة دولة طرفاً مستعرضة ردوداً مكتملة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وقت كتابة هذا التقرير. وقدّمت دولتان طرفان رديهما في غضون المهلة الزمنية المحدّدة وذلك بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقدّمت عشر دول إضافية ردودها في فترة تراوحت ما بين شهرين وثلاثة أشهر بعد بدء الاستعراض رسمياً، في حين قدّمت سبع دول أخرى ردودها قبيل وقت كتابة هذا التقرير. وما زالت باقي الردود معلّقة، وكانت تجري متابعة نشطة لضمان تقديم تلك الردود، وذلك بوسائل من ضمنها توفير المساعدة من خلال المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركائه. والتمست عدّة دول أطراف المساعدة من الأمانة من أجل استكمال ردودها المتعلقة بالتقييم الذاتي، ويرد أدناه مزيد من المعلومات عن المساعدة المقدّمة في هذا الصدد.

٣١- وأخذت الدول الأطراف المستعرضة في السنتين الثانية والثالثة وقتاً أطول لاستكمال ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وفي الوقت ذاته تجدر الإشارة إلى أنّ عموم الردود المتعلقة بالتقييم الذاتي في السنتين الثانية والثالثة تضمّنت معلومات أكثر اكتمالاً؛ وبالتالي قد

يكون ممكناً أن تستغرق عملية جمع البيانات الناقصة خلال مرحلة الحوار النشط وقتاً أقل. وقد أنشأت عدّة دول لجان تنسيق وعقدت حلقات عمل لصوغ ردودها والتحقّق من صحة هذه الردود. وأجرت بعض الدول تحليلاً للثغرات في وقت سابق لاستعراضاتها واستخدمت نتائج هذا التحليل فيما قدّمته من ردود.

تقديم الردود المتعلقة بقائمة التقييم الذاتي المرجعية



٣٢ - وفيما يتعلق بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين والقيام بنشر الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، أبلغت دولتان طرفان الأمانة بإجرائهما مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين في السنة الأولى، وأبلغت ثماني دول أطراف الأمانة بإجرائها مشاورات مماثلة في السنة الثانية. وقامت دول عدّة أخرى باستشارة أصحاب المصلحة المعنيين وتعميم ردودها عليهم أو بنشر هذه الردود على مواقع شبكية وطنية متوخية الحصول على تعليقاتهم عليها، أو على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأشركت عدّة دول أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين في اللجان الوطنية التي أنشئت لتنسيق عملية الاستعراض والإشراف عليها. وتعهّدت على وجه التحديد بعض الدول الأطراف في السنة الثالثة بإجراء مشاورات مع القطاع الخاص حول ردودها. وأبلغت دول أخرى الأمانة بتعاونها مع الأوساط الأكاديمية في صوغ ردودها.

الاستعراض المكتبي

٣٣- وفقاً للفقرة ٢١ من المبادئ التوجيهية، يجب أن يقدم الخبراء الحكوميون إلى الأمانة نتائج الاستعراض المكتبي في غضون شهر واحد من تلقي الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وأي معلومات تكميلية تقدمها الدولة الطرف المستعرضة.

٣٤- وخلال عمليات التعريف الأولية ووفقاً للمبادئ التوجيهية، دُعي الخبراء المستعرضون إلى توزيع المهام والمسائل فيما بينهم، مع مراعاة ميدان الدراية الفنية لكل منهم. وفي معظم الاستعراضات اتفق الخبراء على توزيع أعمالهم وفقاً للفصلين المستعرضين، وفي حالات أخرى قرروا أن تتناول مجموعتا الخبراء المستعرضين الفصلين الثالث والرابع في آن واحد. وفي حالات قليلة وُزِعَ العمل وفقاً لمجموعات أحكام محددة.

٣٥- ووقت كتابة هذا التقرير كانت هناك ثلاثة استعراضات مكتبية للردود على التقييمات الذاتية الخاصة بالسنة الثانية لا تزال معلقة بسبب التأخر في تقديم المعلومات ومواجهة صعوبات في الترجمة. وفيما يتعلق بالسنة الثالثة تم تلقي أربعة استعراضات مكتبية، في حين كانت ثمة عدّة استعراضات أخرى قيد التحضير. وكانت ثمة أيضاً عدّة استعراضات مكتبية قيد الترجمة.

٣٦- وعموماً أخذ يتزايد تقديم الاستعراضات المكتبية في شكل المخطط النموذجي الذي أعدته الأمانة وعمّمته بعد إدراج الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وسمح ذلك للمستعرضين والأمانة بالعمل على وثيقة موحدة حيثما كان ذلك ممكناً من حيث الاحتياجات اللغوية. وجرى تشجيع الخبراء المستعرضين أيضاً على تقديم طلبات للحصول على معلومات أو وثائق إضافية في البداية وريشما يتم الانتهاء من الاستعراض المكتبي من أجل تيسير إرسال الوثائق وترجمتها.

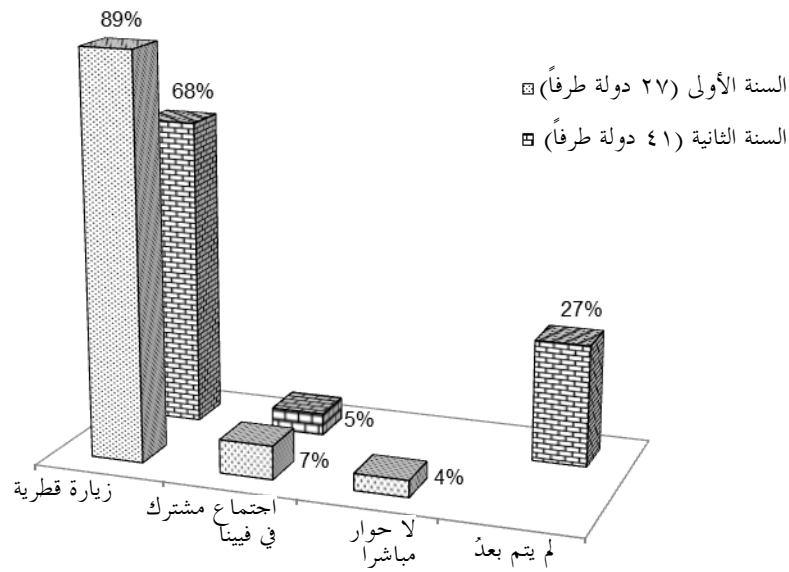
وسائل الحوار المباشر الأخرى

٣٧- عملاً بالفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية ينبغي أن يُستكمل الاستعراض المكتبي، إذا وافقت على ذلك الدولة الطرف المستعرضة، بأيّ وسائل أخرى من وسائل الحوار المباشر، مثل القيام بزيارة قُطرية أو عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٣٨- ومن بين الدول الأطراف السبع والعشرين المشمولة في السنة الأولى من الاستعراضات، أُوفدت ٢٤ زيارة قُطرية، وعُقد اجتماعان مشتركان في فيينا. ومن بين الدول الأطراف الإحدى والأربعين المشمولة في السنة الثانية من الاستعراضات، أُوفدت ٢٨

زيارة قطرية، وعُقد اجتماعان مشتركان في فيينا، في حين وافقت عشر دول أخرى مستعرضة على وسائل حوار مباشر كان معظمها في مراحل التخطيط. ومن بين الدول الأطراف الخمس والثلاثين المشمولة في السنة الثالثة من الاستعراضات، أُوفدت زيارتان قطريتان، وقد وافقت غالبية الدول على وسائل حوار مباشر أخرى كان عددها منها في مختلف مراحل التخطيط.

وسائل الحوار المباشر الأخرى

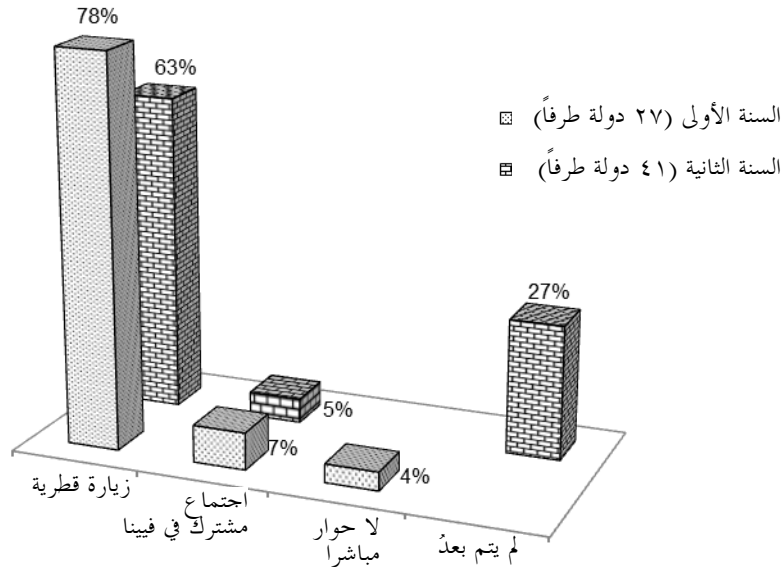


٣٩- ووفقاً للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية تضطلع الدولة الطرف المستعرضة بتخطيط وتنظيم الزيارة القطرية. وقد أعدت جهات الوصل جدول الأعمال وقدمته إلى المستعرضين والأمانة قبل إجراء الزيارة القطرية. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في السنة الأولى وعملاً بالإرشادات التي وفرها فريق الاستعراض، تضمن جدول أعمال الزيارات القطرية فترة زمنية لإعداد العدة للتنسيق قبل بدء الاجتماعات، فضلاً عن تمديد فترات جلسات الإحاطة في نهاية الزيارة حيثما كان ذلك ممكناً، من أجل الاتفاق على الملاحظات الرئيسية. وكان لمتطلبات الترجمة الشفوية أيضاً تأثير على طول الزيارات القطرية واجتماعات الإحاطة.

٤٠- وحيثما جرت زيارات قطرية في السنتين الأولى والثانية، وفقاً للفقرة ٣٠ من الإطار المرجعي، تضمنت غالبية تلك الزيارات عقد جلسات مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وجرى تنظيم تلك الجلسات في بعض الحالات في شكل أفرقة ضمت دوائر المجتمع

المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والرابطات التجارية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين. وفي حالات أخرى، مُثِّل أصحاب المصلحة المعنيون الآخرون كأعضاء في لجان التنسيق الوطنية.

إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في الزيارات القطرية



نتائج عملية الاستعراض القطري

٤١ - عملاً بالفقرة ٣٣ من الإطار المرجعي والفقرة ٣٠ من المبادئ التوجيهية يتعين على الخبراء الحكوميين المستعرضين إعداد تقرير استعراض قطري وخلاصة وافية، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرضة وبمساعدة من الأمانة. ويحدد التقرير أوجه النجاح والممارسات الجيدة والتحديات المواجهة، ويقدم ملاحظات بشأن تنفيذ الاتفاقية. ويتضمن التقرير، حسب الاقتضاء، تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة لغرض تحسين تنفيذ الاتفاقية.

٤٢ - وتوضع الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراضات القطرية على الخط الحاسوبي المباشر، باعتبارها جزءاً من وثائق فريق الاستعراض، وكذلك على صفحة الموجز القطري^(٣) لتسهيل الرجوع إليها. ووقت كتابة هذا التقرير كانت قد وضعت في ١٩ خلاصة وافية في

(3) www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/country-profile/index.html

صيغتها النهائية وأُتيحت لفريق الاستعراض فيما يخص الاستعراضات المشمولة في السنة الأولى في حين كان يجري وضع الصيغة النهائية لجميع الخلاصات الوافية الأخرى. وفي السنة الثانية وُضعت اثنتا عشرة خلاصة وافية في صيغتها النهائية وأُتيحت لفريق الاستعراض، في حين كانت ثمة عدّة خلاصات وافية أخرى ستُقدّم من أجل تجهيزها قبل حلول موعد دورة فريق الاستعراض الرابعة. وتم التوصل في عدّة حالات إلى اتفاق على النتائج الواردة في مشروع الخلاصة الوافية قبل وضع الصيغة النهائية لتقرير الاستعراض القطري بشكله المكتمل. وتأخّر الاتفاق النهائي على التقارير في بعض الحالات جرّاء الحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات على الصعيد الوطني، أو الحاجة إلى اعتمادها من قبل البرلمانات أو مجالس الوزراء.

٤٣ - وتبيّن في عدّة استعراضات قطرية أنّ ترجمة مشاريع تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية إلى لغات العمل المتفق عليها كانت ضرورية، مع أنّ المبادئ التوجيهية لم تتضمن أحكاماً تحدّد الوقت الإضافي اللازم لذلك. وقد استمر الخبراء الحكوميون والأمانة في الاتصال بجهات الوصل التابعة للدول المستعرضة في تلك المرحلة من أجل استيضاح بعض الأمور أو الحصول على مزيد من المعلومات. وفي بعض الحالات، وبسبب طول الفترة الزمنية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن التقرير، أصبحت تشريعات أو تدابير جديدة أو معدّلة متاحة وقد تم تجسيدها في الحواشي، حيثما اقتضى الأمر.

٤٤ - وتراوح طول تقارير الاستعراضات القطرية تبعاً للغة وعدد المرافق بين زهاء ١٠٠ صفحة وأكثر من ٥٠٠ صفحة.

جيم - دور أمانة الآلية

٤٥ - وفقاً للفقرة ٤٩ من الإطار المرجعي، تؤدّي الأمانة كلّ المهام اللازمة لضمان كفاءة أداء الآلية، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والموضوعي إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها، في سياق أداء مهام الآلية.

الدورات التدريبية

٤٦ - وفقاً للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية، نظّمت الأمانة دورات تدريبية لتعريف جهات الوصل في الدول الأطراف المستعرضة والخبراء الحكوميين من الدول المستعرضة بالأحكام الموضوعية للاتفاقية وبالمنهجية المتبعة في عملية الاستعراض. ورحّب المؤتمر، في قراره ١/٤، بالتدريب الذي تقدّمه الأمانة؛ وحتى الآن، كان تقريباً لجميع الدول الأطراف

المشاركة بصفة واحدة أو صفتين معاً في الاستعراضات، مشاركون في تلك الدورات التدريبية. وأجرى تحليل لما يقرب من ٢٥٠ استبياناً مستكملاً من قبل المشاركين منذ عام ٢٠١٠ من أجل مواصلة صقل النماذج ذات الصلة وعملية تنفيذ التدريب. أما الدورات التدريبية فهي رهن بتوافر التبرعات؛ وبسبب النقص في التمويل بشأن السنة الرابعة، لن تكون الأمانة في وضع يمكنها من تمويل المشاركين إلا من ينتمي منهم إلى أقل البلدان نمواً والدول الأطراف المستجدة، الذين لم يجز بعد تدريبهم.

٤٧- ونظمت ثماني دورات تدريبية لجهات الوصل التابعة للدول المستعرضة والخبراء الحكوميين التابعين للدول المستعرضة وذلك في الفترة ما بين حزيران/يونيه وتششرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بما في ذلك ست دورات تدريبية عُقدت في فيينا وحلقتا عمل إقليميتان عُقدتا في موسكو وكوالالمبور، على التوالي. وعُقدت دورات تدريبية أخرى عقب دورة فريق الاستعراض الثالثة المُستأنفة، بما يشمل عدّة برامج تدريبية مخصصة الغرض قُدّمت إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها.

٤٨- وعُقدت حلقات عمل وطنية مخصصة الغرض هدفها، في معظم الحالات، المساعدة على صوغ ردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، وذلك في إثيوبيا وأفغانستان وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وبوتسوانا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجيبوتي والرأس الأخضر ورومانيا والصين والكاميرون وكمبوديا ومصر وموريتانيا واليمن. وقد عُقدت عدّة حلقات عمل من حلقات العمل تلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما نظّم ونفّذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل مشتركة بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موجهة إلى جهات الوصل التابعة لآلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن التحضير لعملية الاستعراض واستبانة الدروس المستفادة منها، عُقدت في بوركينافاسو، في تموز/يوليه ٢٠١٢.

دور الأمانة في تنفيذ الاستعراضات القطرية

٤٩- يُخصّص لكل استعراض قطري موظفان من الأمانة، مع مراعاة عدّة أمور منها لغات العمل المتفق على استخدامها في الاستعراضات. وقد وُضعت ترتيبات داخلية لضمان التشغيل السلس والمتسق للآلية. ويُكلّف موظفو الأمانة، على وجه الخصوص، بإعداد اللوحة العامة عن عمليات الاستعراضات القطرية وإجراء التحضيرات اللازمة للمتطلبات الإجرائية

للاستعراضات، بالإضافة إلى ضمان تقديم الخلاصات الوافية وكذلك توحي الأتساق في مختلف الاستعراضات القطرية.

٥٠- ومن أجل دعم الاستعراض المكتبي والحوار الناتج عنه، دُعيت الأمانة إلى إعداد نسخة مُدمجة من نتائج الاستعراض المكتبي لدى تلقيها تعليقات من الخبراء الحكوميين، وتحديث تلك الوثيقة مع استمرار إجراء المزيد من تبادل وجهات النظر بين جهة الوصل المعنية والخبراء الحكوميين، والانتهاء من صوغ تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية. وحيثما وُجدت القدرة اللغوية على الصعيد الداخلي، تمَّ ذلك مباشرةً بلغات الاستعراضات، مما أدَّى بالتالي إلى التقليل إلى أدنى حدٍّ من الحاجة إلى الترجمة وإلى إتاحة الفرصة لجهات الوصل والخبراء للانخراط في مشاورات وحوارات بلغاتهم الخاصة.

٥١- وفي الحالات التي طلبت فيها الدولة الطرف المستعرضة وسائل حوار مباشر أخرى، كإجراء زيارة قُطرية أو عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وفقاً للفقرة ٢٩ من الإطار المرجعي والفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، وفُرت الأمانة تمويلاً من التبرُّعات من أجل استخدام إحدى وسائل الحوار المباشر تلك. وبسبب نقص في التمويل فيما يخص السنة الرابعة، وقت كتابة هذا التقرير، لن تُموَّل سوى مشاركة خبير حكومي واحد لكل دولة طرف مستعرضة. وبالإضافة إلى ذلك، ستُدعى الدول إلى تمويل الزيارات القطرية الخاصة ببلداتها حيثما أمكن ذلك.

دال- المسائل اللغوية

٥٢- وفقاً للفقرة ٥١ من الإطار المرجعي، "يجوز إجراء عملية الاستعراض القُطري بأيِّ لغة من لغات عمل الآلية. وتتولَّى الأمانة مسؤولية توفير ما يلزم من ترجمة تحريرية وشفوية إلى أيِّ من لغات عمل الآلية حسبما يكون ضرورياً لأداء مهامها بكفاءة." ووفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية، تقوم الأمانة بترجمة الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، عند الاقتضاء، وتعميمها على الخبراء الحكوميين في غضون شهر واحد.

٥٣- ومن بين الاستعراضات القطرية السبعة والعشرين التي أُجريت في السنة الأولى من دورة الاستعراض، أُجريَ ٤٨ في المائة بلغة واحدة، و٤٥ في المائة بلغتين، و٧ في المائة بثلاث لغات. ومن أجل تيسير الاستعراضات، اتُّفق الخبراء على العمل بلغة الدولة الطرف المستعرضة أو باللغة الإنكليزية، فقلَّصوا بذلك عدد لغات العمل المستخدمة في الاستعراضات. ومن بين الاستعراضات الواحد والأربعين في السنة الثانية، أُجريَ ٣٤ في

المائة بلغة واحدة، و ٥٩ في المائة بلغتين، و ٧ في المائة بثلاث لغات. وكانت الترجمة مطلوبة في استعراضين قطريين من لغة أخرى غير أيّ من اللغات الرسمية الست. ومن بين الاستعراضات الأربعة والثلاثين، من أصل الاستعراضات الخمسة والثلاثين التي تحدّدت فيها الاحتياجات اللغوية، من المقرر أن يُجرى ٤١ في المائة من الاستعراضات بلغة واحدة، و ٥٣ في المائة بلغتين، و ٦ في المائة بثلاث لغات.

٥٤- وقد لزم الوفاء بالاحتياجات من الترجمة طوال عملية الاستعراض. وإضافة إلى ترجمة الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقرير الاستعراض القطري النهائي، وفُرت خدمات الترجمة التحريرية والشفوية خلال الاستعراض المكتبي للتعليقات التي قدّمها الدول الأطراف المستعرضة، في أثناء الحوار الذي أعقبه مع الدولة الطرف المستعرضة ومن أجل الاتفاق بشأن تقرير الاستعراض القطري. وفي إطار الجهود المستمرة لتقليص تكاليف الترجمة وتعظيم كفاءة الاستعراضات، جرى تشجيع الخبراء الحكوميين، حيثما أمكن، على استخدام لغة الدولة المستعرضة أو لغة عمل مشتركة مع الدولة المستعرضة الأخرى، كما جرت عليه الممارسة في السنتين الأولى والثانية. ومن أجل تقليص التكاليف التي تُكبّد بشأن الترجمة، تم تشجيع جهات الوصل والخبراء المستعرضين على تفادي طلب عدّة جولات من الترجمة على مدار الاستعراض.

ثانياً- الدروس المستفادة والجهود الرامية إلى تحسين عملية الاستعراض

تنظيم الأمانة

٥٥- استناداً إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الاستعراضات القطرية التي اضطلع بها في السنوات الأولى إلى الثالثة، اتّخذت الأمانة طائفة من الإجراءات للتصدّي للتحديات الناشئة من الاستعراضات.

٥٦- فقد وُضعت ترتيبات داخلية من أجل ضمان التشغيل السلس والمتسق للآلية، لا سيما أن جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة يمكن أن تُستخدم الآن كلغات عمل من قبل موظفي الأمانة. ومكّن نشر المستشارين الميدانيين من تحسين سبل تقديم المساعدة إلى الدول، سواء الدول المستعرضة حالياً أو التي تتأهب للاستعراضات، فضلاً عن متابعة النتائج والنظر في إمكانية تقديم المساعدة التقنية.

٥٧- وبالنظر إلى حجم الاحتياجات من الترجمة الذي تجاوز القدرات الاستيعابية المتاحة داخلياً، وكذلك تجاوز على نحو متزايد القدرة الاستيعابية للمكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبالنظر أيضاً إلى المشاكل التي وُجّهت فيما يخصّ اتّساق

وجودة المنتجات النهائية، أصدرت الأمانة عقوداً إلى ست شركات بعد عملية التماس عطاءات لتوفير خدمات شاملة في مجال الترجمة، وفقاً لقواعد الاشتراء المعمول بها في الأمم المتحدة.

تحديث الأدوات

٥٨- بناءً على اعتماد مؤتمر الدول الأطراف، في دورته الثالثة، لقائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، ووفقاً للإطار المرجعي لآلية الاستعراض، يتعين على جميع الدول الأطراف المستعرضة أن تستخدم هذه القائمة باعتبارها الخطوة الأولى من عملية الاستعراض.

٥٩- وحيث إنه تبين أن المعرفة بخلفية الدولة الطرف المستعرضة أمر لا بد منه لإجراء استعراض فعال، فقد تواصل توسيع نطاق الجزء التمهيدي لقائمة التقييم الذاتي المرجعية بعنوان "المعلومات العامة" ليشمل التقييمات السابقة ومشاريع قوانين أو تدابير محتملة هي قيد النظر، إضافة إلى الأسئلة عن النظام القانوني والمؤسسي والسياسي الداخلي. وقدمت الدول هذه المعلومات في بعض الأحيان حتى قبل تقديمها ردوداً مكتملة حتى يتسنى تيسير عملية الترجمة وكذلك الاستعراض الأولي للمواد ذات الصلة من قبل الخبراء الحكوميين.

٦٠- وواصلت الأمانة صقل المخطط الأولي لصفحات الموجزات القطرية الخاصة بالدول الأطراف في الاتفاقية.^(٤) وتحتوي هذه الصفحات على جميع المعلومات ذات الصلة بشأن مشاركة الدولة في هذه الآلية، بما في ذلك الخلاصة الوافية لتقرير الاستعراض القطري الذي أتيح بجميع اللغات الرسمية حيثما وُضع في صيغته النهائية، فضلاً عن توفير روابط تُوصِل إلى التشريعات المتاحة على البوابة "تراك" "TRACK" (الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصد معرفي في مجال مكافحة الفساد) وإلى المعلومات التي تتضمنها الإخطارات التي تُقدّم بموجب الاتفاقية. كما تم تحديث المعلومات الواردة في البوابة والتصديق عليها من قبل الدول لدى اختتام استعراضاتها. ويمكن للدول الأطراف أن تطلب إلى الأمانة أن تضع على موقعها الشبكي ردودها على القائمة المرجعية وتقارير استعراضاتها القطرية النهائية.

٦١- ومن أجل تيسير صوغ تقرير الاستعراض القطري، تعهدت الأمانة بأن تعمل، مع دائرة تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إعداد برامجة حاسوبية تمكن من نقل الردود المتضمنة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة إلى المخطط النموذجي الخاص بتقارير الاستعراضات القطرية. وكان يجري بالفعل استخدام هذه السمة فيما يتعلق بالردود الواردة باللغة الإنجليزية في السنة الثالثة وكان العمل جارياً، وقت

(4) www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/country-profile/index.html

كتابة هذا التقرير، بصدد توسيع نطاق استخدامها بجميع اللغات الرسمية. وتقرر أن يتلقّى الخبراء المستعروضون الردود على التقييم الذاتي في شكل المخطط النموذجي المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (أ) في إطار كل مادة من مواد الاتفاقية فيمكنهم، بالتالي، تقديم استعراضهم المكتبي كنص حرّ أو إدراجه في صلب الفقرات الفرعية (ب) ذات الصلة المنصوص عليها في مواد الاتفاقية.

٦٢- وبغية التحضير لاستعراض الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) خلال دورة الاستعراض الثانية التي تبدأ في عام ٢٠١٥، كانت الأمانة عاكفة على استعراض أسلوب تدفق الأسئلة المتضمنة في البرمجية الحاسوبية لجعله أكثر ملاءمة للاحتياجات الموضوعية للاستعراض وضمان سهولة استعماله.

الخطوات الأولى لعملية الاستعراض

٦٣- أمكن من خلال الممارسة التي تستلزم عقد دورات تدريبية مباشرة بعد اجتماعات فريق الاستعراض تحقيق كفاءة التكاليف في تمويل عمليات السفر فيما يخص أقلّ البلدان نمواً، فضلاً عن زيادة حجم المشاركة. ومن المفترض تحقيق وفورات إضافية عن طريق توفير التدريب مباشرة باللغات الرسمية جميعها.

٦٤- وواصلت الأمانة ممارستها في إصدار مذكرة شفوية إلى البلدان التي باتت استعراضاتها وشبكة؛ وقد سبق لعدة دول أطراف سوف تُستعرض في السنة الرابعة أن أبلغت الأمانة بما تقوم به من تحضيرات؛ ويجري العمل على مساعدة تلك الدول انطلاقاً من مقرّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك من قبل المستشارين الإقليميين التابعين للمكتب المذكور وسائر الشركاء.

٦٥- ومع أنّ نوعية الردود على قائمة التقييم الذاتي ودقتها أمران لهما تأثير حاسم في عملية الاستعراض، ينبغي لجهات الوصل أن تضع في اعتبارها القيود التي تفرضها الترجمة في الاستعراضات التي تُنفذ بلغتين أو أكثر، وألا تقتبس إلاّ القوانين أو التدابير الأخرى التي تتصل تحديداً بتنفيذ الأحكام قيد الاستعراض. فقد زاد حجم عدّة ردود وردت في السنة الثانية على ٥٠٠ صفحة، ممّا أثار صعوبات في الترجمة وكذلك في تحليل الردود.

٦٦- وظلّ التأخر في إيصال بيانات الاتصال بالخبراء الحكوميين يؤخّر تنظيم كل من التواصل الأولي بالهاتف والاستعراضات القطرية، وأعاققت التغييرات في تكوين أفرقة الاستعراض إحراز تقدّم في بضعة استعراضات. وقد شجّعت البلدان المستعرضة على القيام

في مرحلة مبكرة بتحديد الخبراء المدرجين في قوائمها الذين سيجرون الاستعراض والتعهد باستبقائهم طوال عملية الاستعراض بما في ذلك للمشاركة في وسائل الحوار المباشر، حيثما كان ذلك مناسباً.

٦٧- كما طُلب إلى جهات الوصل والخبراء الحكوميين إبلاغ الأمانة في الوقت المناسب بحضورهم المحتمل لاجتماعات فريق الاستعراض والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات والفريق العامل المعني بمنع الفساد، وذلك من أجل تنظيم الاجتماعات مع الخبراء المستعرضين ووضع جدول زمني لها عندما تطلب ذلك الدولة الطرف المستعرضة. وقد ثبت أن اللقاءات المباشرة، إلى جانب التواصل بالهاتف لربط أي طرف غير حاضر، هي وسيلة قيمة وفعالة للتواصل أثناء تنفيذ الاستعراضات. وتقرر بالتالي تنظيم اجتماعات ثلاثية الأطراف في إطار البند ٢ من جدول الأعمال باستخدام الموارد المتاحة لفريق الاستعراض.

تنفيذ الاستعراضات القطرية

٦٨- حسبما أُثير في دورات فريق الاستعراض، أخذت الزيارات القطرية في الحسبان حاجة الخبراء إلى مزيد من الوقت لغرضي التنسيق وجلسات الإحاطة. فقد خصص وقت إضافي في بداية الزيارات لعقد اجتماعات فيما بين الخبراء ومع جهة الوصل المعنية، وعُقدت جلسات من البحث المعمق في نهاية الزيارات للنظر في نتائج مشروع تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية.

٦٩- وفيما يتعلق بمراعاة الاحتياجات من المساعدة التقنية، جرى تسليط الضوء على هذه الاحتياجات في الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وعكف الخبراء المستعرضون على تناولها، إلا أنه غالباً ما لزم القيام بمزيد من العمل لتوفير نظرة شاملة للاحتياجات المتعلقة بالتنفيذ.^(٥) وأعربت عدة دول أطراف أيضاً عن رغبتها في تحديد احتياجات تتجاوز التنفيذ الصارم للفصلين قيد الاستعراض، وقدمت مشاريع تشريعات أو تدابير كي ينظر فيها الخبراء.

٧٠- وقد استغرق إتمام المراحل النهائية لعملية الاستعراض، أي صوغ تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية والاتفاق عليها، وقتاً أطول مما هو متوخى في المبادئ التوجيهية. ويعود ذلك إلى أسباب منها المسائل اللغوية التي استلزمت ترجمة مختلف صيغ التقارير، والحاجة إلى تحليل المعلومات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية تحليلاً

(5) انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2013/3 للاطلاع على تحليل للاحتياجات من المساعدة التقنية، الناشئة من عملية الاستعراض.

ناجماً ودقيقاً. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت عدّة دول عن حاجتها إلى الاضطلاع بإجراءات الموافقة على الصعيد الوطني؛ وهو ما يستغرق أحياناً وقتاً أطول.

٧١- وحال الانتهاء من عملية الاستعراض القطري وفي الحالات التي حدّدت فيها الدول احتياجاتها من المساعدة التقنية، بعثت الأمانة برسالة إلى الحكومة المعنية من أجل الشروع في مناقشات حول أفضل السبل الكفيلة بسدّ الثغرات وضمان متابعة نتائج الاستعراض ذي الصلة. وتبيّن أن من المفيد لعملية متابعة تلك الاحتياجات تنظيم اجتماعات مع الشركاء في التنمية وسائر الوكالات المتعدّدة الأطراف للفت انتباههم إلى الاحتياجات المذكورة وتشجيعهم على تقديم المساعدة استجابة لها.

٧٢- وسوف تقدّم الأمانة إلى فريق الاستعراض، في دورته الرابعة، معلومات محدّثة عن عملية الاستعراض في السنوات الأولى إلى الثالثة من دورة الاستعراض الحالية في شكل تحديثات شفوية.

٧٣- ولعلّ فريق الاستعراض يرغب في أن يقدّم توصيات إلى المؤتمر للنظر فيها بشأن إجراء الاستعراضات في السنة الرابعة من دورة الاستعراض الحالية. ولعلّ الفريق يرغب أيضاً في أن ينظر في توفير إرشادات للأمانة بشأن اقتراحات تهدف إلى تحسين الاستعراضات استعداداً للدورة الثانية.